المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3447)
ISSN : 3740-2791

الفلسفة التربوية للمجتمع الليبي

الدكتور : عطية سالم الحداد [1] الدكتور : عمر أحمد خليفة [2]

1- أستاذ مساعد ، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة سرت ، كلية التربية، اجامعة سرت ، سرت، ليبيا.

2- استاذ محاضر ، قسم خدمة المجتمع، كلية التربية، جامعة سرت ، كلية التربية، اجامعة سرت ، سرت، ليبيا.

atia.alhadad@su.edu.ly

الملخّص

يسعى هذا البحث إلى التعرف على فلسفة المجتمع الليبي وسماته، ومدى التوافق بين أهداف الفلسفة العامة وأهداف المجتمع التي يسعى إلى تحقيقها، كما يهدف إلى الإجابة عن التساؤلات التالية: ما مفهوم الفلسفة التربوية في المجتمع الليبي؟ وما هو أساسها الدستوري؟ وما سمات الفلسفة التربوية الليبية؟ وما هو الحق في التعليم؟ بالإضافة إلى دور الدولة والمقومات الأساسية، والأسس العامة للفلسفة الليبية، ومن خلال هذا البحث، تم التوصل إلى الأهداف والنتائج المرجوة، والتي تمثلت في تأصيل الفلسفة التربوية في سياق المجتمع الليبي.

الكلمات المفتاحية

الفلسفة، التربوية، المجتمع الليبي

Abstract

This research seeks to identify the philosophy and characteristics of Libyan society, and the extent of compatibility between the goals of general philosophy and the goals of society that it seeks to achieve.It also aims to answer the following questions: What is the concept of educational philosophy in Libyan society? What is its constitutional basis? What are the features of Libyan educational philosophy? What is the right to education? In addition to the role of the state, the basic components, and the general foundations of Libyan philosophy, through this research, the desired goals and results were reached, which were to consolidate .educational philosophy in the context of Libyan society

Keywords

educational, philosophy, Libyan society

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3447)
ISSN : 3740-2791

المقدمة

إنه من ابرز مهام الجامعة هو التعليم المتقدم الذى يؤدي الي تكوين الأطر العملية والادرية من الكفاءات المتخصصة في كل المجالات من مهامها أيضا تنمية وتشجيع البحث العلمي ونشر الثقافة من خلال اقتحام المجالات المناسبة لاحتياجات المجتمع التي هي جزءا منه، ومن الصعب الإتيان بتعريف الفلسفة التربوية جامع لجميع مظاهرها وخصائصها ومؤشراتها، وذلك لكثرة هذه المظاهر والخصائص والمؤشرات، ولكن على الرغم من هذه الصعوبة فقد حاول كثير من العلماء والمفكرين تعريف أو تفسير الفلسفة التربوية، وكان معظم التعريفات والتفسيرات التي أتوا بها ناقصة وقاصرة لاعتمادها على قدر محدود من مظاهر الفلسفة التربوية وخصائصها ومؤشراتها، وكانت في مجموعها متأثرة بنزعة واضعيها وبتخصصهم وبالمجال الذي يتحدثون فيه عنها.(كنعان 1993، ص 77)

"ومن التفسيرات الكثيرة التي ذُكرت للفلسفة هو ما نشره الأستاذ أنور الجندي في رسالته الصغيرة، وذلك عندما قال: " الفلسفة التربوية هي التي تدعونا إلى التماس قيمنا الأساسية في مجال الحركة، صيانة للكيان من الذوبان، ومحافظة على الذاتية، وحقيقًا للنفع والاستفادة من التجارب الإنسانية دون فقدان للهوية، وهذا يعني تكامل الحاضر مرتبطًا بالماضي ومتصلًا بالمستقبل."

فليست الدعوة إلى الفلسفة تستهدف الجمود أو تقليد الماضي، وإنما هي الارتباط بالخطوط الممتدة من ماضي الأمة إلى مستقبلها، ومرورًا بحاضرها، إنها الارتباط بالمنابع الأصيلة التي انطلق منها فكر الأمة"

ليس من نافلة القول أن من أبرز مهام الجامعة هو التعليم المتقدّم الذي يؤدّي إلى تكوين الأطر العملية والإدارية من الكفاءات المتخصصة في كلّ المجالات.

ومن مهامها، تنمية وتشجيع وتطوير البحث العلمي ونشر الثقافة، من خلال اقتحام المجالات العلمية المناسبة لاحتياجات المجتمع الذي هي جزء منه، ومن الصعوبة إيجاد تعريف شامل للفلسفة التربوية، يجمع كافة مظاهرها، وخصائصها ومؤشراتها، وذلك لكثرتها وتنوعها.

ومع هذه الصعوبة، فقد حاول كثير من العلماء والمفكرين تعريف أو تفسير الفلسفة التربوية، لكنّ معظم التعريفات والتفسيرات التي قدموها كانت ناقصة وقاصرة، لاعتمادها على قدر محدود من مظاهر الفلسفة التربوية وخصائصها ومؤشراتها، وكانت في مجموعها متأثرة بنزعة واضعيها، وتخصصهم، والمجال الذي يتناولون فيه هذه الفلسفة (كنعان، 1993، ص 77).

ومن بين العديد من تلك التفسيرات التي وردت للفلسفة نشره الأستاذ أنور الجندي، برسالته الصغيرة، حيث قال:

"الفلسفة التربوية هي التي تدعونا إلى التماس قيمنا الأساسية في مجال الحركة، صيانةً للكيان من الذوبان، ومحافظةً على الذاتية، وتحقيقًا للنفع والاستفادة من التجارب الإنسانية دون فقدان للهوية. وهذا يعني تكامل الحاضر مرتبطًا بالماضي ومتصلًا بالمستقبل".

فالدعوة إلى الفلسفة، لا تدعو الى الجمود أو تقليد الماضي، وإنما تسعى إلى ربط ماضي الأمة بمستقبلها، ومرورًا بحاضرها. إنه الارتباط بالمنابع الأصيلة، التي انطلقت منها افكار الأمة" (carnoy, martin ed .pp343 2001)

ومن هذه التفسيرات الحديثة للتربية أيضًا ما نشره الدكتور حسن حنفي في إحدى مقالاته ذات العلاقة بالموضوع، مبيّنًا ما يدخل وما لا يدخل في مفهومها من المظاهر والخصائص والعناصر والمكوّنات، وذلك عندما قال:

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3447)
ISSN : 3740-2791

"لا تعني التربية العودة إلى القديم واجترار الماضي والفخر بالآثار والاعتزاز بها، وكأن الماضي يحتوي على قيمة في ذاته، وكأن العودة إليه تكون غاية في ذاتها وليست وسيلة لتعمّق الجذور واكتشاف معوّقات الحاضر أو الدوافع على تقدّمه. ولا تعني فلسفة التربية التقوقع على الذات ورفض الغير والنفور من الغريب، باعتباره واردًا مستوردًا دخيلًا، تفقد الذات هويتها فيه، ففلسفة التربية بهذا المعنى عزلة ، وفراغ وجمود وتقلّص، ثم ضمور، واضمحلال وفناء.

إنما تعني فلسفة المجتمع الليبي البحث عن الجذور، والتأسيس في الأعماق، وقد كان البحث عن الأصل والجذور الأساس أحد مطالب الحكماء قدامى ومحدثين، سواء في تراثنا القديم أو في التراث الغربي، في حركات العودة إلى فلسفة التربية. فكلّ تغيير بدون أساس يكون حدثًا أهوجاً في التاريخ، ولا يبقى ولا يستمر. إذا تحرّكت الأعماق ونبتت الجذور، ففلسفة المجتمع بهذا المعنى شرطٌ للمعاصرة، والحداثة، وسببٌ لاستمرارها، والحافظُ عليها، والضامنُ لها". (الجبالي، 2011، ص 99)

"إنّ دراسة العلاقات بين فلسفة المجتمع والتخطيط، والكشف عن جذورها التاريخية، وبيان العوامل الجغرافية والبشرية والثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية المختلفة والمتفاعلة فيما بينها، التي أسهمت في توحيد هذه العلاقات وترسيخها عبر العصور؛ تقتضي أن يكون لفلسفة المجتمع الليبي دور في التخطيط التعليمي والسياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي بشكل عام، وكذلك في تأريخ العلاقات بينهما على أساس من العلمية والموضوعية والصدق، بعيدًا عن الإصرار على تنزيه تاريخنا وعلاقاتنا من الشوائب والسلبيات إن وُجدت، مع توضيح ظروفها وملابساتها.

كما أن الوظيفة الأساسية للتعليم في ليبيا، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفلسفة التربية، لها في الوقت نفسه علاقة وثيقة بتأكيد المعاصرة أو الحداثة في فلسفة المجتمع، وتتمثل هذه الوظيفة في مساعدة الدولة والمجتمع الليبي على الأخذ بأسباب العلم والتقنية الحديثة، وتنمية القدرة الذاتية في مجال العلم والتقنية، مع الحفاظ على الشخصية الثقافية والحضارية، وتنمية الفن الإنتاجي المتوافق مع الإمكانيات المالية والظروف السكانية والاجتماعية والاقتصادية، بما يحقق زيادة في الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات الاستهلاك، ويُسهم في مسايرة التقدم العلمي والتقني في المجتمعات المتقدمة، وتطوير نموذج تنموي خاص يتفق مع ظروف المجتمع الليبي وإمكاناته الذاتية وقيمه الثقافية.

إنّ الفلسفة التربوية التي تنبع من الداخل، وتعتمد على استثمار الموارد المحلية، وتُبنى بأيادي أبناء ليبيا وبمشاركة كل من يعنيه الأمر، في انسجام تام مع القيم الثقافية للمجتمع الجديرة بالاحترام، تُعد أساسًا للنمو الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها مصدرًا للبواعث على التسريع بالنمو، وأساسًا لتبرير أهدافه. (فرانسوا بيرو، فلسفة التربية الجديدة، 2003، ص 21)

ومن هنا، فإنّ دور عضو هيئة التدريس في دفع عجلة التقدم ونشر المعرفة يصبح ضروريًا، حيث بات النشر العلمي جزءًا من نشاطه الجامعي، وتسعى اليوم معظم كليات التربية إلى تنشيط حركة النشر في مجلاتها العلمية. وقد انعكس هذا النشاط إيجابًا على شعور القرّاء والدارسين بالرضا النفسي والعملي، إذ يتمتع عضو هيئة التدريس بمكانة كبيرة وثقة مجتمعية، ولا يمثّل رأيًا فرديًا فحسب، بل يُعبّر عن رأي علمي مدعوم من المتخصصين في كليته. ولذلك، يطمح دائمًا إلى نشر إنتاجه العلمي من خلال مؤسسات علمية، لما في ذلك من مكاسب معنوية ودعم لثقة الزملاء والمجتمع الأكاديمي به."

مشكلة البحث

ويأتي في إطار هذه الوظيفة للتعليم الليبي أيضًا: مساعدة الليبيين على غربلة ما تُخرجه مراكز البحث العلمي ومؤسسات العلم العالمية، وانتقاء عناصره الصالحة والمناسبة

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3447)
ISSN : 3740-2791

لمجتمعاتهم، واستبعاد غير الصالح وغير المناسب منه، وعلى نقل التكنولوجيا الحديثة، وتوطينها وتطويعها حسب احتياجات المجتمع الليبي ومتطلباته ومقتضياته، وعلى بناء جيل جديد من العلماء والمهندسين والمهنيين الأكفاء القادرين على حمل رسالة العلم والعمل، والانسجام مع مجتمعهم الليبي المباشر، والاندماج في المجتمع العلمي الدولي.

كما يدخل في إطار هذه الوظيفة أيضًا: توفير المناخ العلمي المشجع على البحث العلمي، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية للعلماء والباحثين للحيلولة دون هجرتهم إلى الخارج، ووقف نزيف الكفاءات العلمية والتقنية من البلد...

كما ينبغي مساعدتهم في الحصول على المرتب اللائق والمسكن المناسب، وتوفير القدر الضروري من السلع الاستهلاكية التي اعتادوا عليها أثناء فترة دراستهم وتدريبهم في الخارج، إلى غير ذلك من الحوافز المادية والمعنوية التي تُساعد على الحفاظ على الكفاءات الوطنية الليبية في داخل البلاد وتَحول دون هجرتها إلى الخارج، لما في هذه الهجرة من استنزاف لموارد البلد المهاجر منه، وتراجع قدراته على الخلق والإبداع والتفكير العلمي المستقل.

كما يجب أن يُنمّي التعليم الليبي الجدلَ العلمي الموضوعي، والحوارَ الحرَّ البعيد عن العنف، والساعي إلى التوفيق لا التلفيق بين المواقف والآراء المختلفة، والغوص في دراسة الظواهر ومحاولة الوصول إلى بواطن الأمور والتعرّف عليها، وتحليل الواقع تحليلًا يهدف إلى الكشف عن بُنيته واستخراج ثوابته ومتغيراته، وربط الفكر بالواقع، والتطبيق العملي، والتعلم الذاتي." (عصام، 1988، ص 82)

كما يجب أن يُؤكِّد التعليم أيضًا على القدوة الحسنة، ويراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، ويأخذ بمبادئ الديمقراطية، والعلاقات الإنسانية، والتعاون، والشورى في الإدارة وضبط النظام داخل المؤسسات، مع التزامه بجميع مبادئ فلسفة المجتمع، دون أن يفتقد نقطة البدء أو ينفصل عن ثوابت فلسفة المجتمع وطابع الهوية الليبية المميز."

تركز الدراسة الحالية بشكل أكبر على أهمية الفلسفة التربوية في المجتمع الليبي.

تساؤلات البحث:

يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الثلاثة التالية:

1- ما هي سمات فلسفة التربية في ليبيا، والحق في التعليم والتعلم؟
2- ما الأسس العامة للفلسفة التربية الليبية ومقوماتها الأساسية؟
3- ما هو مفهوم الفلسفة التربوية في المجتمع الليبي، وشكل الدولة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث لتحقيق العديد من الأهداف من أهمها:

1- التعرف على مفهوم الفلسفة التربوية والأساس الدستوري لها.
2- إلقاء الضوء على سمات المجتمع الليبي.
3- التعرف على المقومات الأساسية للمجتمع الليبي وحق التعليم فيها.

أهمية البحث:

"يُعدّ هذا البحث استجابة متواضعة لما تسعى إليه معظم الدول العربية حاليًا، وعلى رأسها ليبيا، من محاولات لإعادة تقويم نُظُمها الفلسفية، وبخاصة الفلسفة التربوية الليبية، لتكون أكثر ملاءمةً لمتطلبات القرن الحادي والعشرين بآماله وأهدافه المركبة. ومن هذا المنطلق، تفاعل الباحث مع هذه الرغبة، وساهم في تحقيقها من خلال هذه الدراسة التي اعتمدت على التحليل والتقويم الموضوعي لواقع الفلسفة التربوية في المجتمع

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3447)
ISSN : 3740-2791

الليبي، مع استشراف آفاقها المستقبلية القريبة والبعيدة. ويأمل الباحث أن تُسهم هذه الرؤية في توضيح ماهية فلسفة المجتمع الليبي في القرن الحادي والعشرين."

منهج البحث:

يعد المنهج الوصفي من أكثر المناهج مناسبة لهذا البحث الذي يهتم بتحليل الواقع الفلسفي للمجتمع الليبي، والذي يعتمد جزئيًا على منهج تحليل المضمون.

مصطلحات البحث:

المجتمع الليبي :

يتميّز المجتمع الليبي بتنوّعه الثقافي وتاريخه العريق، وقد أسهم هذا التنوع في تشكيل فلسفة اجتماعية فريدة من نوعها، تقوم على قيم التسامح، والتعاون، والعدالة الاجتماعية.

– سمات المجتمع الليبي:

يعتبر المجتمع الليبي مجتمعًا متنوّعًا، يتكوّن من عدّة فئات ومجموعات عرقية وقومية، منها العرب، وهم الأغلبية والأمازيغ، والتبو، والطوارق، وغيرهم. ويتميّز هذا المجتمع بتاريخٍ وتراثٍ غني متنوع، في مجالات متعددة، مثل الأدب، والفن، والموسيقى. كما تأثر المجتمع الليبي، أيضا بعناصر ثقافية متعددة من الوطن العربي، والقارة الأفريقية، والأوروبية، وذلك بفضل الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به ليبيا.

– القيم الاجتماعية:

– تُولي المجتمعات الليبية أهمية كبيرة للعائلة، والعشيرة، والجماعة، والقبيلة، ويُنظر إلى الفرد على أنه جزء من وحدة أكبر، حيث يتم التأكيد على التعاون والمسؤولية المشتركة.

– الكرم: يُعدّ الكرم من أبرز القيم في المجتمع الليبي، ويُعبّر عن الترابط الاجتماعي القوي بين أفراده.

– المساواة: يحرص المجتمع الليبي دائما على تحقيق المساواة والعدل بين جميع الناس، بغضّ النظر عن العِرق، أو الدين أو الجنس.

– الشرف: يُعدّ الشرف قيمة أساسية وسامية في المجتمع الليبي، ويتوجب على الأفراد حماية سمعتهم وسمعة أسرهم، والتصرف بطريقة كريمة وشجاعة.

المبادئ والقيم الأساسية لفلسفة المجتمع الليبي:

– القيم الدينية: تشمل الدين الإسلامي والأخلاق، حيث يُشكّل الدين الإسلامي الهوية الأساسية للمجتمع الليبي في جميع جوانب الحياة، كما تُعد القيم الأخلاقية، مثل الكرم والصدق، أساسًا مهمًا في بناء المجتمع.

– التسامح: لعب التسامح دورًا محوريًا في فلسفة المجتمع الليبي، وقد نشأ من خلال التفاعل والاندماج بين مختلف الثقافات والأديان على مرّ التاريخ، مما ساهم في تحقيق تعايش سلمي اتسم بالسلام والاحترام المتبادل، حيث يحترم كل فرد الآخر بغضّ النظر عن ثقافته أو انتمائه القبلي.

– التعاون: يُعدّ التعاون قيمة أساسية في المجتمع الليبي، ويتجلى ذلك في العديد من الممارسات الاجتماعية مثل "الزوايا" و"العونة"، حيث يتم تقديم المساعدة المتبادلة في الأوقات الصعبة، ويتجسد بذلك التكافل الاجتماعي في تلبية احتياجات أفراد المجتمع.

– العدالة الاجتماعية: تسعى فلسفة المجتمع الليبي إلى تحقيق العدالة والمساواة، حيث يتمتع جميع أفراد المجتمع بحقوق متساوية بغضّ النظر عن انتمائهم، كما تسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروات بشكل منصف، وضمان تكافؤ الفرص في التعليم والعمل والحياة الكريمة.

– الحرية: تُعدّ من أهم مبادئ فلسفة المجتمع الليبي، إذ تُسهم في احترام حقوق الإنسان الأساسية، وتسعى إلى تحقيق الحرية الفردية والعامة في إطار القيم المجتمعية الأصيلة.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3447)
ISSN : 3740-2791

شكل الدولة ومقوماتها الأساسية:

من هذا المنطلق حيث تم تناول السؤال عن شكل الدولة ومفهوم الفلسفة التربوية للمجتمع الليبي حيث ان ليبيا دولة حرة مستقلة لا تقبل التجزئة ولا يجوز التنازل عن سياستها ولا عن أي جزء من إقليمها وتسمى الجمهورية الليبية وهي جزء من الوطن العربي الإسلامي، وقسم من أفريقيا ومنطقة حوض البحر المتوسط، وتؤكد هويتها العربية الإسلامية بكل مكوناتها الاجتماعية والثقافية واللغوية،

والإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية مصدر التشريع وفق المذاهب والاجتهادات المعتبرة شرعًا من غير إلزام برأي فقهي معين منها في المسائل الاجتهادية، وتفسر أحكام الدستور وفقًا لذلك والمواطنون والمواطنات سواء في القانون لا تمييز بينهما نقصًا أو تقييدًا، ويقوم النظام السياسي على مبادئ التداول السلمي على السلطة والتوازن والرقابة بينهما، أما الدفاع عن الوطن ووحدته واستقلاله واجب كل مواطن ومواطنة.

تعد اللغة المحلية التي يتحدث بها الشعب الليبي جزءاً من تراثه الثقافي واللغوي ورصيد مشترك لكل الليبيين وتكون اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة.

– الأسرة: في المجتمع الليبي قائمة على الزواج الشرعي وأساس المجتمع قوامها الدين وتكامل الأفراد بينهم المودة والرحمة وتكفل الدولة حمايتها وتحمي الأمومة والطفولة وتعمل على التوفيق بين واجبات المرأة وعملها.

– وتهيئ في المجتمع الليبي البيئة المناسبة لنشأة الشباب وتوفر سبل الرفع من قدراتهم وتدعم فاعليتهم في الحياة الوطنية وفتح فرص العمل أمامهم ومشاركتهم في التنمية واستفادتهم من مختلف العلوم والثقافات الإنسانية، وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بروح المواطنة والمسؤولية، وتلتزم الدولة بوضع سياسات وخطط وطنية لتوفير السكن الملائم الذي يراعي الخصوصية الليبية مما يحقق التوازن بين معدلات النمو والتوزيع المناسب للسكان والموارد المتاحة.

– تضع الدولة السياسات العامة التي تراعى ظروف الاسر محدودة الدخل، وتشجع القطاع الخاص، وتدعم المبادرة الفردية وتنظم العمران بما يحقق الصالح العام.

– الحقوق والحريات: لكل إنسان الحق في الحياة ولا يجوز التنازل عنه، ويضمن المجتمع الليبي (الدولة) حمايته وتتخذ التدابير اللازمة لضمان دية القتل عند عدم معرفة الجاني وفق القانون، ولكل إنسان الحق في سلامته الجسدية والبدنية والعقلية، ولا يجوز الكسب المادي من الكائن البشري، وتتخذ الدولة التدابير اللازمة للمواطنين، ولكل مواطن الحق في الأمن والطمأنينة ولكل مقيم على أراضيها.

– الكرامة الإنسانية في فلسفة المجتمع الليبي: حيث تلتزم الدولة بحماية الكرامة الإنسانية والوقاية من العنف وعدم حدوث الجرائم وحظر صور الاتجار بالبشر والمعاملة المهنية، وللحياة الخاصة حرمتها ولا يجوز الدخول للأماكن الخاصة إلا للضرورة ولا تفتيشها إلا في حالة التلبس أو بأمر قضائي، كما لا يجوز المساس بالبيانات الشخصية إلا بإذن من القاضي المختص وللأجانب المقيمين قانونًا حق النقل وتملك سكن للإقامة.

– حق التعبير والنشر: حرية الكلمة وأمانتها والتعبير والنشر حقوق مصونة، ويتم حظر التحريض على الكراهية والدعوة لها، والعنف والعنصرية والتكفير وفرض الأفكار على الناس بالقوة.

– حق المجتمع المدني: تضمن الدولة حرية تكوين منظمات المجتمع المدني والانتساب إليها وفق معايير الأزمة للتوازن بين متطلبات استقلالها ولزوم شفافية، ولا يجوز وقفها عن عملها ولا حلها إلا بأمر قضائي وتضمن للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في مجال نشاطها حق المشاركة الديمقراطية، بتقديم التماسات أو مقترحات تشريعية وفق قانون تنظيمي يصدر

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3447)
ISSN : 3740-2791

بالخصوص ولهم حق التجمع والتظاهر سلميًا، وتتم حماية الممتلكات والأشخاص ولا تستخدم القوة إلا في حالة الضرورة.

– الشفافية والحق في المعلومات: تضع الدولة الليبية التدابير اللازمة للشفافية وتضمن حرية تلقي ونقل وتبادل المعلومات والاطلاع على مصادرها بما لا يمس الأسرار العسكرية والأمن العام وحرمة الحياة الخاصة، وما اتفق مع دولة أخرى على اعتباره سريًا، كذلك تضمن الحق في الماء والغذاء الصحي الكافي وتضع التدابير اللازمة لتحقيق الأمن المائي والغذائي.

– الحق في الصحة: الصحة واجب على الدولة وحق لكل فرد ليبي، والحق في العيش في بيئة سليمة مكفول للجميع، حيث توفر الدولة لجميع المواطنين رعاية صحية شاملة ذات جودة وخدمات وقائية وعلاجية وفق نظام تكافلي يضمن التوزيع الجغرافي العادل للمرافق الصحية.

– دعم المرأة: النساء شقائق الرجال وتلتزم الدولة برعاية المرأة وسن القوانين التي تكفل حمايتها ورفع مكانتها في المجتمع، والقضاء على الثقافة السلبية التي تنقص من كرامتها مع منع التمييز ضدها، وأتاحت الفرص أمامها في المجالات كافة وتتخذ التدابير اللازمة لدعمها ودعم حقوقها المكتسبة.

– الحق في الحياة الكريمة:

(1) تضمن للمواطنين كافة حياة كريمة ورفاهية تتناسب مع أوضاعها الاقتصادية.

(2) الضمان الاجتماعي حق للمواطنين وعلى الدولة حماية المقيمين.

(3) يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي وتضمن الدولة معيشة كريمة للمحتاجين من كبار السن والأيتام والأرامل والمطلقات والمتأخرات عن الزواج وفاقدي السند.

(4) تكفل حق المتقاعدين بما يضمن تناسب المعاشات مع مراكز القانونية بغض النظر عن تاريخ التقاعد.

(5) تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الاجتماعية والتحصيل العلمي لمجهول النسب بما يضمن اندماجهم في المجتمع وتمتعهم بكافة حقوقهم دون تمييز وينظم القانون أوضاعهم.

وإذا ما سلّمنا بالحاجة إلى تأكيد الفلسفة التربوية وبأهمية هذا التأكيد، فإنه من حقنا أن نتساءل: ما السبل والوسائل التي يمكن أن تساعد في تأكيد هذه الفلسفة التربوية وتوصل إلى تحقيقها؟

ونحن إذ نجيب عن هذا التساؤل، لابدّ أن نشير إلى أن هذه الوسائل والسبل وإن كانت كثيرة ومتنوعة، فإن أهمها وأكثرها فاعلية في تحقيق النتائج المرجوة على المدى القريب والبعيد على السواء هو التعليم، الذي رأينا التركيز على بيان الدور الذي يمكن أن يقوم به في تأكيد الفلسفة التربوية وتحقيقها، ولكن قبل بيان هذا الدور، فإنه قد يكون من المفيد أن نشير في إيجاز وإجمال إلى بعض الوسائل والسبل الأخرى (غير التعليم) التي يمكن أن تسهم وتساعد في تأكيد الفلسفة التربوية.

ومن هذه الوسائل والسبل: توفير الرعاية الدينية والروحية للشباب الليبي، وإعطاء الدين حقه من التطبيق في حياة الناس، وإبراز ما فيه من معاني الفلسفة والمثل العليا ومبادئ الشورى والحرية والكرامة والعدالة بين الناس وتدعيم الأسرة.. وحمايتها من عوامل الضعف والانحلال ونشر لواء العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين الناس، ورفع كافة أنواع الظلم والتفرقة غير العادلة بينهم، وتضييق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، وتقليل الفوارق الاقتصادية إلى أقل قدر ممكن بين مختلف فئات السكان وبين مختلف المناطق الجغرافية في البلاد، والقضاء على مسبّبات ضعف الأمة وتجزئتها من طائفية وعصبية عرقية وقبلية وإقليمية ومذهبية، وما إلى ذلك من أنواع العصبيّات المذمومة، وزيادة التضامن والتعاون والتكامل والتجانس في النظم والقوانين بين الشعوب والدول الإفريقية، تمهيداً لوحدتها في

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3447)
ISSN : 3740-2791

شكل من أشكال الوحدة لما هذه الوحدة من زيادة لقوة الأمة الإفريقية، ولقدرتها على رفع الظلم عن أبنائها، ومن رفع لشأنها بين الأمم ومن زيادة لهيبتها في نفوس أبنائها وتقوية لانتمائهم إليها واعتزازهم بالانتساب إليها.

يُضاف إلى كل ما تقدم، أن تأكيد فلسفة المجتمع الليبي من شأنه أيضًا أن يدعم العلاقات الإفريقية – العربية، وذلك لإشراك الشعوب العربية والشعوب الإفريقية في كثير من الأصول والمقومات الجغرافية والعرقية والثقافية والتاريخية واللغوية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك بحكم الجوار الطبيعي والارتباط الجغرافي، وليس بين جنوب الصحراء وشمالها فقط، ولكن أيضًا بين القارة الإفريقية بأكملها وبين شبه الجزيرة العربية بالمشرق العربي، وبحكم التشابه العرقي واللغوي الكبير، والعلاقات الثقافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية بين الشعوب العربية والشعوب الإفريقية من أقدم العصور، وبحكم الهجرات والتأثيرات المتبادلة بين الطرفين، ((وبحكم روابط الدين والدم بين الطرفين، وبحكم التفاعل الثقافي والتبادل التجاري والتلاحم السياسي لفترة طويلة من الزمن في الماضي، وبحكم غير ذلك من الروابط والعلاقات والتأثيرات المتبادلة بين الطرفين، التي لا يمكن أن يفصلها الباحث في التاريخ الليبي وفي أصول فلسفة المجتمع وجذورها ولا الساعي لتأكيد هذه الفلسفة، ومن ثم فإننا نحن الليبيين نؤيد كل جهد يبذل في سبيل تأكيد الفلسفة التربوية الليبية، لأننا نرى في هذا التأكيد ما يدعم علاقتنا بليبيا حاضرًا ومستقبلًا)).(يوسف،2003، ص 180)

– حق التعليم:

التعليم حق مصون تلتزم الدولة برفع قيمته وتوفيره وفق القدرات العقلية والعلمية دون تمييز وهو إلزامي حتى سن الثامنة عشر ومجاني للمواطنين كافة مراحله في المؤسسات التعليمية العامة ووفق ما يحدده القانون للأجانب المقيمين وتدعم الدولة التعليم الخاص، وتضمن التزامه سياستها التعليمية كما تضمن الدولة حرمة المؤسسات التعليمية.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي والبحث العلمي تضمن الدولة الليبية استقلال الجامعات والمراكز البحثية، وتضمن لها التنافسية والحرية الأكاديمية وفق المعايير الوطنية العامة ولا يقيد حق الانتساب لها إلا بمعايير القدرة العلمية المناسبة للتخصص وتتخذ التدابير اللازمة لتطوير البحث العلمي وتوفير الأطر المؤسسية له وتضمن حقوق الباحثين وترعى الإبداع والابتكار وتكفل المبدعين والموهوبين والمخترعين وتوفير سبل إظهار قدراتهم وتنميتها وتعمل على تشجيع التعليم الفني والتقني وتطويره بما يتناسب مع مقتضيات التنمية.

وتعطي الأولوية للتعليم والبحث العلمي بمختلف أنواعه ومراحله في نسب توزيع الدخل القومي وبشكل تصاعدي لتتفق مع المعايير الدولية للتعليم والتعلم .

– الحق في العمل: لكل مواطن الحق في العمل وتعمل على تأمين ظروف لائقة وللعامل الحق في اختيار نوعه مع ضمان الحقوق النقابية وتوفير فرص للباحثين عن العمل، والملكية الخاصة حق لا يجوز نزعها إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل.

– حقوق الطفل: اى حقه في الحماية من الأوضاع التي تعارض مصالحه، ونموه وتعرضه للخطر.

– حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة صحيًا واجتماعيًا وتعليميًا ورياضيًا وترفيهيًا وتوفر لهم ظروف العمل الملائمة لهم وتدعم سبل اندماجهم في المجتمع.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3447)
ISSN : 3740-2791

– ضمان حقوق الأجيال القادمة: تخصص بقانون نسبة من عوائد الثروات الطبيعية لصالح الأجيال القادمة وتلتزم الدولة بتنميتها واستثمارها بجودة عالية وفق معايير الأمان اللازمة.

وتعمل الدولة حالياً على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة.

فالليبيون سواء أمام القانون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة لا تميز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسري. (عبد الدائم ،2000، ص 714)

ويكفل المجتمع الليبي حرية الفكر ولكل شخص الأعراب عن رأيه وتكفل الليبيين الأجانب في أرضها حرية القيام بشعائر الدين على أن لا يخل بالنظام العام ولا ينافي الأدب.

ومما سبق يتضح لنا أهداف المجتمع الليبي بشكل عام ، وهي كالآتي:

(1) السعي بناء دولة عربية موحدة والقضاء على الاستعمار.

(2) العمل على محاربة الفقر والأمية.

(3) تعزيز التضامن والتكافل الاجتماعي.

(4) العمل تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية.

(5) ترسيخ حماية حقوق المرأة.

(6) تعزيز حماية حقوق الأم والطفل.

(7) تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع الليبي وتوفير فرص العمل وتطوير البنية التحتية مثل الطرق والمواصلات.

(8) حماية الثقافة والتراث، والمحافظة على الهوية العربية الإسلامية وتعزيز مكانة وقيمة اللغة العربية

(9) العمل على حفظ الأمن والاستقرار، ومكافحة الإرهاب والتطرف وحماية الحدود وضمان سيادة القانون.

(10) المشاركة في المجتمع الدولي وبناء علاقات إيجابية مع الدول المجاورة والمشاركة في المنظمات الدولية وتعزيز التعاون الدولي. (بودبوس، 2002، ص 78)

*** تأثر المجتمع الليبي بالعديد من العوامل منها:**

1) الأساس الدستوري في تطبيق مبدأ الشورى بليبيا:

اذا كانت الشورى في ادق معانيها تقريرا ، هي اكثر انسجاما مع صريح آيات القران الكريم والسنة النبوية القولية والعملية ، والأدلة المستقاه من ثنايا تطبيقاتها في عمق النبوة، ودولة الخلافة الراشدة ، تعني حق جميع الافراد في المجتمع الليبي في المشاركة في تقرير وإدارة الشئون العامة لبلادهم حيث يجد نظام الشورى في ليبيا أساسه الدستوري، في وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة في 2 مارس 1977 إفرنجي التي استهدفت تسليم السلطة للشعب وتمكينه من ممارستها المباشرة بكافة مظاهرها وأبعادها، دون ثمة نيابة أو تدخل أو وساطة من قبل أي شخص أو جهة، وقطع الطريق نهائياً على كافة أنواع أدوات الحكم التقليدية من الفرد والعائلة والقبيلة والطائفة والنيابة والحزب ومجموعة الأحزاب، حيث نص هذا الإعلان في مادته الثانية على أن القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية . . . ، الأمر الذي يوجب بالضرورة الالتزام بكل ما جاء في القرآن الكريم من مبادئ وأحكام، تحدد للمواطنين النظام العام لشؤون دينهم ودنياهم، وفي مقدمة هذه المبادئ مبدأ الشورى، الذي جاء النص عليه في القرآن الكريم بصورة آمرة وصريحة في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3447)
ISSN : 3740-2791

ولم يكتف هذا الإعلان بمجرد النص على هذا المبدأ العام الذي يقضي بضرورة الالتزام بكل ما جاء في القرآن الكريم من مبادئ وأحكام، وإنما أردف ذلك بالنص في المادة (الثالثة) منه على أن: "السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية ... فالسلطة للشعب، ولا سلطة لسواه ..."، وللحؤول دون إمكانية للالتفاف في الحياة العملية على تطبيق مبدأ الشورى وتفريغه من محتواه، لم يقف هذا الإعلان عند حد إقرار مبدأ تسليم السلطة للمواطنين، بل حدد السبيل الذي يستطيعون من خلاله وضع هذا المبدأ الأساسي موضع التنفيذ بتحديده – أي الإعلان – للآليات الأساسية التي يستطيع المواطنون من خلالها المشاركة المباشرة في ممارسة السلطة بكافة أبعادها التشريعية والتنفيذية، وذلك بنصه في عجز المادة سالفة الذكر على أن: " يمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات واللجان الشعبية، والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها".(الطعان ، 1995، ص22)

واعتماداً على ذلك، ولأجل وضع القواعد الدستورية التي جاءت في إعلان قيام سلطة الشعب في صيغة عملية ممكنة التطبيق، صدرت عدة قوانين تنظيمية خاصة بالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، أكدت صراحة على تطبيق مبدأ الشورى باعتباره أساساً للتنظيم السياسي في الجماهيرية الليبية، ابتداء بالقانون رقم 9 لسنة 1984 (في شأن تنظيم المؤتمرات الشعبية)، الذي نص على الآية القرآنية ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾، بشكل محدد في متن المادة (الرابعة) منه، كمبدأ دستوري يجب الاسترشاد به، والعمل بمقتضاه في تنظيم المؤتمرات الشعبية في الجماهيرية، وتكرر النص على هذه الآية مرة أخرى في متن المادة (الأولى) من القانون رقم 2 لسنة 1994 (في شأن تنظيم المؤتمرات).

2) الإسلام (الدين الإسلامي):

حيث لعب الإسلام دور مهم في تشكيل قيم التسامح والتعاون والعدالة الاجتماعية وتغيير جزء أساسياً من الهوية الثقافية للشعب الليبي فهو عنصر مهم في تشكيل فلسفة المجتمع الليبي وتحديد مساوه ويتجلى ذلك في القيم والتقاليد والتعاليم التي تؤثر في جوانب الحياة اليومية لليبيين.

كما يلعب الدين دور مهم في نظام التعليم الليبي ويؤثر في المناهج الدراسية التي تتضمن تعاليم الدينية والأخلاقية التي تهدف إلى بناء شخصية أبناءه شخصية مسؤوله وملتزمة، وهو جزء من تربية الشباب الليبي.

3) التاريخ:

مر المجتمع الليبي بتجارب متنوعة من الحضارات القديمة إلى الحقب الاستعمارية، ناهيك عن الصراعات السياسية الحديثة، كل هذه التجارب ساهمت في صياغة قيم التسامح والتعاون والعدالة

الاجتماعية، ووضعت كل حقبة بصماتها على ثقافة المجتمع الليبي وعاداته وقيمه.

4) القيم والعادات:

تشكل ركائز أساسية الهوية وفلسفة المجتمع الليبي وتتميز هذه القيم بالتأكيد على الجماعة والتعاون والمسؤولية المشتركة والمساواة والتسامح.

5) الثقافة والتراث:

تتميز ليبيا بتنوع لغوي وثقافي حيث يتحدث الليبيون لغات محلية عديدة مثل الأمازيغية، مما يثري الثقافة الليبية ويعزز التعددية الثقافية، وتتميز بغناها بالتراث الشعبي المتنوع والأدب والفنون حيث تعد الثقافة الليبية مصدر هام للقيم والمبادئ التي تبنى عليها فلسفة المجتمع.

6) التركيبة الاجتماعية:

ISSN : 3740-2791
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3447)

حيث يتكون المجتمع الليبي من مزيج من القبائل والعائلات لكل منها ثقافتها وعاداتها الخاصة وقد أدى ذلك إلى تنوع ثقافي غني.

توصيات البحث:

1- توجيه وتطوير عمليه التعليم والتربية، حيث يتم تحثيثها من خلال تظافر الجهود بين المؤسسات التعليمية والاسر والمجتمع بأسره.

2- تعزيز الولاء والانتماء للوطن وتعزيز الهوية الوطنية الليبية والحفاظ على السلامة الوطنية.

3- تكوين وتشكيل هوية الفرد وتوجيه عملية التعلم والتربية من الوحدة العربية وتعزيز العزة والكرامة الوطنية.

4- توجيه عملية التعلم والتربية وتتمثل في التوحيد والإيمان بالله والأخلاق الإسلامية.

5- توجيه العملية التعليمية والتربوية نحو تحقيق رفاهية الفرد وتطويره.

6- تعزيز الأسس الاجتماعية والثقافية للمجتمع ، فهي تشكل جوهر التعليم نحو التنمية الشاملة.

7- التعليم الشامل وتوفير فرص التعليم وتطوير المناهج الدراسية وتحفيز الإبداع تواجه فلسفة المجتمع الليبي بعض التحديات في العصر الحديث

8 - الابتعاد عن الاضطرابات السياسية، والتي تؤدى الى انقسامات في المجتمع وتراجع الثقة في المؤسسات وطغيان الجانب السياسي.

9 - التخطيط الجيد لتخطى الحالة الراهنة حيث يعاني العديد من الليبيين الفقر والبطالة مما يؤدي إلى الاستياء الاجتماعي.

10 - تقوية الوعي لفلسفة التربية في المجتمع الليبي.

11 - الوضوح في ترجمة مستويات الأهداف التربوية.

المراجع والمصادر

1- د. طاهر حمدي كنعان، " البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الإفريقية المعاصرة"، مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة، العدد الثالث والخمسون (يوليو 1993)، ص 64-77.

2- د. عبد الحسن زلزلة، " محاولة لتقييم التعاون العربي الإفريقي وآفاقه"، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة، العدد الخامس عشر (مايو .1980)، ص 58-67.

3- د. عبد العزيز كامل، " العروبة والحضارات الإفريقية في منظور جديد"، في: محاضرات الموسم الثقافي لمعهد الدراسات والبحوث الإحصائية و مركز الحساب العلمي، في العام الجامعي (1/ 1972)، القاهرة: المعهد المذكور، 1971 ، ص 47-82.

4- د. عبد القادر يوسف، دراسات في إعداد وتدريب العاملين في التربية، الكويت: دار السلاسل، 1987.

5- د. عبد الله عبد الدايم، " المسألة الثقافية بين الأصالة والمعاصرة "، في وقائع ندوة: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 687-714.

6- محمد أبو زهرة، الوحدة الإسلامية، بيروت: دار الرائد العربي، 1978.

7- د. محمد عابد الجابري، " إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم مشكل ثقافي؟»، في وقائع ندوة: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 29-58.

8- د. محمد عزيز الجباني، " تعليقه على محاضرة د. الطيب تيزيني، التي كانت بعنوان: إشكالية الأصالة والمعاصرة في الوطن العربي " في ندوة التراث السالفة الذكر، صفحات التعليق : ص 99 – 110.

ISSN : 3740-2791
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3447)

9- د. محيي الدين صابر، " العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية " في وقائع ندوة: العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية، ص 7-10.

10- فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، (مترجم عن الفرنسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983.

11- د. يوسف الخليفة أبو بكر، " أثر الحرف العربي على اللغات الإفريقية " ، في ندوة: العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية، ص 167 – 180.

12- carnoy.martin (ed) tnternational encyclipedia of economies of eduoction oxford eelsevier science l,td,2001